خـالـد وردي
دكتور في الحقوق

تطور الاجتهاد القضائي في الميدان البنكي حجية كشف الحساب وأحقية البنك في الفوائد نموذجا

دراسة تحليلية فريدة
على ضوء أحكام وقرارات غير منشورة

الفهـــرس

مقدمة 3

الباب الأول :
تطور العمل القضائي بشأن حجية كشف الحساب كدليل لإثبات مديونية البنك

تمهيد 23

الفصل الأول : الأحكام العامة للإثبات في القانون التجاري المغربي..... 25

الفرع الأول : آثار اكتساب الصفة التجارية على الإثبات..... 33

المبحث الأول : الالتزام بمسك المحاسبة التجارية والدفاتر التجارية 33

المطلب الأول : الوثائق المحاسبية 33

المطلب الثاني : طريقة مسك الوثائق المحاسبية..... 36

المبحث الثاني : الالتزام بفتح حساب بنكي أو حساب للشيكات البريدية 37

المطلب الأول : الالتزام بالأداء بشيك مسطر..... 38

المطلب الثاني : الالتزام بالأداء بالتحويل 40

الفرع الثاني : الاحتجاج بالمحاسبة أمام القضاء وخصوصياتها في المجال البنكي. 41

المبحث الأول : أهمية الكتابة في اعتماد حجية المحاسبة أمام القضاء..... 42

المبحث الثاني : أوجه الاحتجاج بالمحاسبة أمام القضاء 44

المبحث الثالث : خصوصيات الإثبات بالمعلوميات في الميدان البنكي..... 49

المطلب الأول : الحاسوب كوسيلة لتخزين المعلومات 52

المطلب الثاني : هل الحاسوب يناقض مبدأ لا يجوز للشخص أن يصطنع دليلا لنفسه؟ 52

المطلب الثالث : بعض المشاكل الناجمة عن استعمال المعلوميات في الإثبات في الميدان البنكي 53

المبحث الرابع : توطيد محاسبة البنوك من خلال تنويع الجهات المراقبة لها 56
المطلب الأول : رقابة وزارة المالية 56
المطلب الثاني : رقابة بنك المغرب 58
المبحث الخامس : الجهات الأخرى المراقبة للعمل البنكي 70
المطلب الأول : المجلس الوطني للعملة والادخار ودوره في ضمان حسن سيرورة الأبناك والحفاظ على علاقاتهم بزبنائها 71
المطلب الثاني : لجنة مؤسسات الائتمان 73
المبحث السادس : التزام البنك بمراقبة واحترام معاملات التوازن المالي 75
الفصل الثاني : الأحكام الخاصة للإثبات بخصوص القوة الثبوتية لكشف الحساب أمام القضاء 81
الفرع الأول : الأحكام العامة لكيفية إعداد كشف الحساب البنكي 82
المبحث الأول : الكشف الحسابي وسيلة قانونية لتبليغ العمليات المسجلة بالحساب إلى الزبون 82
المبحث الثاني : شروط ومقومات كشف الحساب 86
1 ـ أن يكون كشف الحساب معدا من طرف مؤسسة الائتمان 87
2 ـ أن يكون النزاع بين مؤسسة بنكية وزبون تاجر 88
3 ـ أن يكون كشف الحساب معدا وفقا للكيفية المحددة من طرف بنك المغرب 90
4 ـ ألا يثبت ما يخالف ما ورد بكشف الحساب 92
الفرع الثاني : تطور موقف القضاء من القوة الثبوتية لكشف الحساب 95
المبحث الأول : حجية كشف الحساب أمام القضاء 95
المبحث الثاني : المراحل الكبرى لتحول موقف القضاء من القوة الثبوتية لكشف الحساب البنكي 97
المطلب الأول : مرحلة ما قبل صدور ظهير 6 يوليوز 1993 بمثابة قانون بنكي 98
المطلب الثاني : فترة ما بعد صدور مدونة التجارة الجديدة ودورية والي بنك المغرب 101

المبحث الثالث : دور الندوات العلمية في تطور موقف القضاء من حجية كشف الحساب ++++

المطلب الأول : توصيات الندوة الأولى للعمل البنكي والقضائي ودورها في تغيير موقف القضاء من تبني القوة الثبوتية للكشوفات الحسابية.. 111

المطلب الثاني : توصيات الندوة الثالثة للعمل البنكي والقضائي المتعلقة بكشف الحساب 111

المطلب الثالث : الندوة الرابعة البنكي والقضائي..... 119

المبحث الرابع : آثار إقفال الحساب الجاري على صياغة كشف الحساب..... 120

المطلب الأول : الإمساك عن تقييد عمليات جديدة بالحساب بعد إقفاله..... 120

المطلب الثاني : تصفية العمليات الجارية يوم إقفال الحساب 122

المبحث الخامس : خلاصات حول الأساس القانوني لاعتماد القضاء لكشف الحساب كوسيلة لإثبات المديونية 125

المطب الأول : أن يتضمن كشف الحساب البيانات الأساسية لصياغته 126

المطلب الثاني : ألا ينازع الزبون منازعة جدية في مضمون كشف الحساب 127

المطلب الثالث : تناقض أحكام القضاء بشأن الحجية الثبوتية لكشف الحساب 131

الفرع الثالث : أهمية الخبرة في المساعدة على عدم حجية كشف الحساب البنكي.. 136

المبحث الأول : تحديد الإطار القانوني والعملي للخبرة..... 136

المبحث الثاني : موقف الأبناك من الخبرة الحسابية 145

المبحث الثالث : الصعوبات المتعلقة بالخبرة في المجال البنكي..... 150

الباب الثاني :
تطور العمل القضائي بشأن الحكم بالفوائد البنكية

تمهيد..... 157

الفصل الأول: موقف الفقه والقانون من الحكم والتعامل بالفائدة البنكية 159

الفرع الأول : موقف فقهاء الدين من التعامل بالفائدة..... 159

المبحث الأول : تباين موقف الفقهاء المسلمون من الربا 159

المطلب الأول : لمحة موجزة عن الإطار التاريخي للقرض بفائدة في العالم الإسلامي 159
المطلب الثاني : موقف بعض كبار الفقهاء المسلمين من التعامل بالفائدة 161
المبحث الثاني : موقف الفقه الإسلامي الحديث من الفائدة 161
المطلب الأول : موقف علماء الفقه الإسلامي في مؤتمر باريس 161
المطلب الثاني : موقف مجمع البحوث الإسلامية 162
المبحث الثالث : الفائدة في التشريع والفقه المقارنين 163
المطلب الأول : الفائدة في القانون والفقه المصريين وبعض الدول العربية 163
المطلب الثاني : موقف التشريع والفقه المغاربي من التعامل بالفائدة 167
الفرع الثاني : الأساس القانوني للفوائد البنكية في إطار القانون والفقه المغربي 170
المبحث الأول : تحديد بعض المصطلحات القانونية 171
المبحث الثاني : الأساس القانوني والفقهي للفوائد البنكية في المغرب 174
المطلب الأول : الفائدة في إطار القانون المغربي 174
المطلب الثاني : تدبدب موقف الفقه المغربي من التعامل بالفائدة 176
المطب الثالث : موقف بعض علماء المغرب من التعامل بالفائدة 184
الفصل الثاني : تطور موقف القضاء بشأن أحقية البنك في الفوائد 189
الفرع الأول : تطور موقف القضاء من الفوائد البنكية في غياب نص قانوني صريح 190
المبحث الأول : موقف المشرع في قانون الالتزامات والعقود وقانون التجارة القديم 190
المبحث الثاني : موقف القضاء قبل انعقاد الندوات البنكية 193
المبحث الثالث : موقف القضاء المغربي أثناء انعقاد الندوات المشتركة بين الأبناك والقضاء 195
المطلب الأول : كيفية احتساب الفوائد البنكية بالنسبة للقضاء قبل صدور القانون البنكي لسنة 1993 200

المطلب الثاني : موقف القضاء من الفوائد البنكية بعد صدور القانون البنكي لـ6 يوليوز 1993 202

المبحث الرابع : موقف القضاء من الفائدة البنكية بعد إحداث المحاكم التجارية 212

الفرع الثاني : موقف القضاء من الفوائد البنكية في ظل نص قانوني صريح 214

تمهيد 214

المبحث الأول : أساس سريان الفوائد لفائدة البنك في مدونة التجارة 216

المبحث الثاني : رسملة الفوائد البنكية في مدونة التجارة وموقف القضاء منها 216

المطلب الأول : رسملة الفوائد البنكية 216

المطلب الثاني : موقف القضاء من رسملة الفوائد 217

الفرع الثالث : تحول موقف القضاء من الفوائد بعد صدور مدونة التجارة 220

المبحث الأول : اتجاه القضاء إلى الحكم بالتعويض عن التماطل دون الفوائد البنكية 221

المبحث الثاني : اتجاه القضاء إلى الحكم بالفوائد الاتفاقية 224

المبحث الثالث : اتجاه القضاء إلى الحكم لفائدة البنك بالفوائد البنكية والتعويض عن التماطل 235

المبحث الرابع : موقف القضاء من الحكم بالفوائد الاتفاقية بعد قفل الحساب 238

خاتمة عامة 245

لائحة المراجع 253

الملحق: مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 261

الفهرس 323

هذا الكتاب

الكتاب هو ثمرة بحث مضني لسنوات على مستوى مجموعة من الأبناك المغربية وخصوصا في أقسام المنازعات القضائية البنكية.

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الأحكام والقرارات غير المنشورة والوقائع غير المسبوقة لمنازعات بنكية مختلفة تظهر تطور الاجتهاد القضائي في المغرب وكيف أن القضاء استطاع تكوين اجتهاد متميز يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأبناك وحقوق الزبناء وهذا التوازن هو الذي ساهم في تكوين قناعة القضاء وبالتالي قناعة المشرع حيث عهد إلى ملائمة قوانينه مع اجتهاد القضاء.

هذا الكتاب يتضمن العديد من الأحكام والقرارات الجريئة والتي ساهمت في تطوير القوانين البنكية في تناغم تام بين المحافظة على مصالح الأبناك وحماية الزبناء.

وأخيرا فإن هذا الكتاب يبين كيف أن القضاء المغربي كان مختلفا في إصدار أحكام وقرارات متناقضة فيما بينها حيث لم يكن موحدا في ذلك وهو ما ساهم في تجويد القوانين التي ستصدر فيما بعد.